

أثر سعر الصرف الدولار على معدل التضخم في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2020)

*The impact of the dollar exchange rate on the inflation rate in Algeria
an econometric study during the period (1970-2020)*

د. خرادل محمد

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)

kheradelmed82@gmail.com

د. رقاب طارق

جامعة الجلفة (الجزائر)

tariq.reggab@univ-djelfa.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>يدرس هذا البحث تأثير سعر صرف الدولار على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1970-2020)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين سعر صرف الدولار ومعدل التضخم في الجزائر، باستعمال علاقات متجهات الانحدار الذاتي في المدى القصير والطويل خلال هذه الفترة وذلك باستخدام المنهج التحليلي القياسي، ومن خلال ثلاث محاور توصلنا في هذا البحث لعدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار ومعدل التضخم في الأجل القصير خاصة عند انخفاض احتياطات الصرف وما يتبعه من اجراءات للحفاظ عليه.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2023/05/28</p> <p>تاريخ القبول: 2023/07/19</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ سعر الصرف الدولار: ✓ معدل التضخم: ✓ متجهات الانحدار الذاتي
Abstract :	Article info
<p><i>This study examines the impact of the US dollar exchange rate on inflation rates in Algeria during the period from 1970-2020. The study utilized time series analysis of the study variables and presented the appropriate econometric modeling for the economic relationship between the US dollar exchange rate and inflation rate in Algeria, using vector autoregressive relationships in the short and long term during this period, using the econometric analytical methodology. Through three dimensions, this research led to several results, the most important of which is the presence of a causal relationship between the US dollar exchange rate and inflation rate in the short term, especially when foreign exchange reserves decrease and the subsequent measures to maintain it.</i></p>	<p>Received 28/05/2023</p> <p>Accepted 19/07/2023</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ US dollar exchange rate ✓ inflation rate ✓ vector auto regression

مقدمة:

يشير سعر الصرف إلى قيمة عملة معينة مقابل عملة أخرى. ويعتبر سعر الصرف أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على اقتصادات الدول والشركات، حيث يؤثر على التجارة الدولية والسياسات الحكومية وأسعار السلع والخدمات. ويمكن تحديد سعر الصرف بعدة طرق، مثل العرض والطلب على العملات وسعر الفائدة ومعدل التضخم والعوامل الاقتصادية الأخرى. ويمكن تحديد السعر الفعلي للصرف، وهو السعر الذي يتم التداول به فعليًا في الأسواق، والسعر الرسمي للصرف، وهو السعر الذي يتم تحديده رسميًا من قبل الحكومات أو البنوك المركزية. وتؤثر تغيرات سعر الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مثل الصادرات والواردات والأسعار والتضخم والنمو الاقتصادي والفائدة وغيرها. وتتأثر قيمة العملة بعدة عوامل، مثل الاقتصاد الدولي والتجارة والمعروض النقدي وسعر الفائدة ومعدل التضخم والسياسات الحكومية. وبالنظر إلى أهمية سعر الصرف في الاقتصادات الحديثة، يتعين على المستثمرين والشركات والحكومات مراقبة التحولات الحالية والمتوقعة في سعر الصرف وتقييم تأثيرها على أنشطتهم وخططهم المستقبلية.

- إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى تأثير سعر صرف الدولار مقابل الدينار على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هو مسار نظام سعر الصرف في الجزائر؟

✓ ما واقع التضخم في الجزائر؟

✓ ما تأثير سعر صرف الدولار مقابل الدينار على التضخم في الجزائر؟

- فرضيات الدراسة: تناول ثلاث فرضيات أساسية كما يلي:

✓ الفرضية 01 : تتميز سلسلتي سعر الصرف والتضخم بالاستقرار في المستوى الأصلي ؛

✓ الفرضية 02 : وجود تأثير لسعر الصرف الدولار على معدلات التضخم في الجزائر.

- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث باستنتاج نموذج قياسي يُستخدم لتحديد العلاقة بين سعر الصرف الدولار ومعدلات التضخم في الجزائر، وذلك باستخدام منهج التحليل الحديث للسلاسل الزمنية المبني على استخدام متجهات الانحدار الذاتي وتحديد اتجاه العلاقة بين متغيري سعر الصرف الدولار ومعدلات التضخم ومن ثم إيجاد معلمات النموذج الملائم لذلك.

- أهداف البحث : يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

✓ التعرف على المفاهيم الأساسية حول مسار سعر الصرف وتطوره في الجزائر؛

✓ التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتضخم وتطوره في الجزائر؛

✓ الكشف القياسي لتأثير سعر الصرف الدولار على معدلات التضخم في الجزائر؛

✓ الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه التأثير، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في التنمية لإيجاد حلول عملية لمشكلة عدم استقرار الأسعار في الجزائر.

- منهجية البحث : استخدام المنهج الوصفي التحليلي في انجاز هذا البحث من خلال الاطلاع على عديد المراجع باللغة العربية والأجنبية التي تناولت استخدام نماذج القياسية في تحليل السلاسل الزمنية، ومن تم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لكل من سعر الصرف و معدل التضخم، و تم التحليل عليها باستخدام برنامج Eviews12.

1- تطور سياسة الصرف في الجزائر من 1962 إلى يومنا

1-1 مفهوم سعر الصرف

يمكن فهم سعر الصرف ذلك السعر الذي يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى اجنبية (قدي، 2003، صفحة 103)، كما يمكن تعريفه على أنه هو عبارة عن سعر الوحدة من النقد الاجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية (شكري و عوض، 2004، صفحة 205)، كما يعرفه Paul Krugman على انه قيمة العملة معبرا عنها بعملة اخرى

(Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2023, p. 381)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من العملات المحلية التي تمكنا من مبادلتها بوحد واحدة من العملة الاجنبية فمثلا لكي عدد الوحدات من الدينار الجزائري التي تمكنا من الحصول على دولار واحد هي 90 دينار جزائري وعدد الوحدات من الدينار الجزائري التي تمكنا من الحصول على أورو واحد هي 130 دينار جزائري وتتم هذه العملية في اسواق الصرف الآجلة والعاجلة .

2-1 مسار سعر الصرف في الجزائر

لقد مرت سياسة الصرف بعدة مراحل حيث بداية من الاستقلال الى يومنا هذا حيث كانت هذه المراحل تتماشى وتتوافق مع الوضع الاقتصادي السائد في أي مرحلة في ظل غياب سياسات صرف واضحة، ومركزية القرارات وبعد الأزمة وبدايات التسعينات برزت سياسة الصرف بشكل أوضح وظهرت التغيير بشكل بارز مع تطور الاقتصاد الجزائري جراء دخول الجزائر في المديونية وإتباعها لعدت سياسات لمواجهة التدهور الاقتصادي في تلك الفترة، حيث سنتطرق فيها الفرع إلى أهم هذه الفترات.

1-2-1 الفترة الممتدة ما بين 1964 إلى 1974

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة إلى سن 1973 مسيرا باتفاقيه " بريتن وودز " حيث كان لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزم عن تكافؤ عملة بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي . فالجزائر حددت سعر صرف الدينار ما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964 كتاريخ إنشاء العملة الوطنية 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي كما شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي

الثلاثي والذي كان سبب من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا ينتج الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار علاقته الثانية به فيما يعادل 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

1-2-3 الفترة الممتدة ما بين 1974 إلى 1985

نظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف وأحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني. وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وتميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل... الخ) كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار. وأصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبحت الواردات خاضعة لما يسمى بالترخيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد، أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، وهذا ابتداء من سنة 1974 والتي شاع انتشارها خاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين (مراد، 2011، صفحة 29). والجدول الموالي يوضح تطور كل من سعر الصرف الرسمي في الجزائر:

جدول (01) : تطور سعر الصرف في الفترة (1974 - 1986)

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الصرف دج/	4.18	3.94	4.16	4.14	3.97	3.83	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

1-2-3 الفترة الأولى: تطور سعر الصرف الدولار في الفترة (1986-1994)

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائر (بونوة و خياط، 2011، صفحة 123)، بدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأمام الصعوبات الخارجية طلب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوط المنظمات الدولية، فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وعقد العديد من الاتفاقيات الدولية من بينها إبرام اتفاق ستاند باي 1994، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات، وعليه انخفضت قيمة الدينار

الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 ديسمبر 1990 بنحو 103% (دوحة، 2015، الصفحات 168-169).

جدول (02) : تطور سعر الدينار الجزائري للدولار الأمريكي خلال فترة الانزلاق التدريجي للدينار (1991-1988)

السنة	1988	1989	1990	1991
الأول	5.297	7.068	7.967	17.765
الثاني	5.965	7.712	8.731	18.385
الثالث	6.601	8.094	9.492	22.511
الرابع	6.731	8.032	12.191	21.392

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

واتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا بتخفيض الدينار بنحو 22 دينار للدولار وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994 (منصوري، 2007، صفحة 352).

1-2-4 الفترة الرابعة : من (1994 إلى 2002)

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و1998 ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين (1998-2001)، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا من أوائل 2002 (بونوة و خياط، 2011، صفحة 124).

جدول (03) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من (1990-2002)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف دج/\$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68

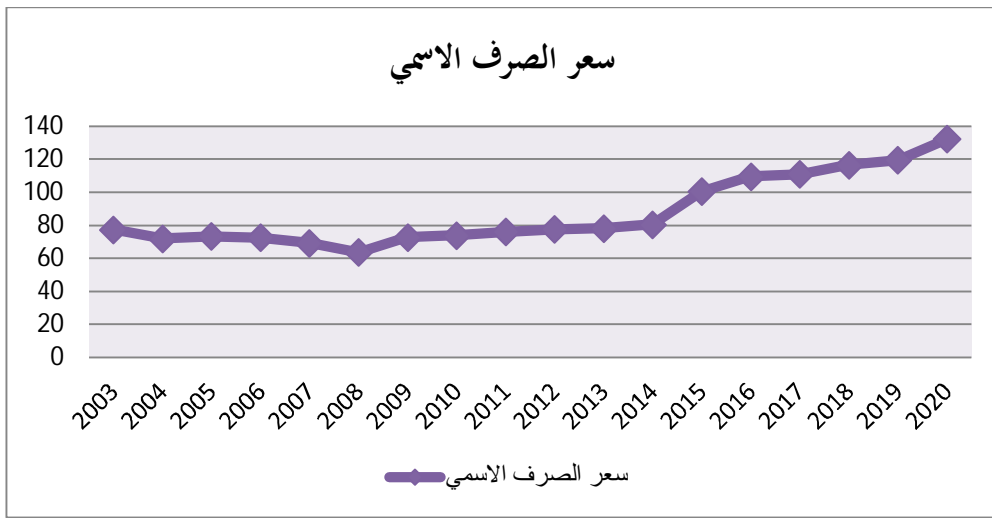
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

1-2-5 الفترة الثالثة من (2003 إلى 2020)

في بداية سنة 2003 خفض البنك المركزي من قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وذلك لغرض الحد من ارتفاع الكتلة المتداولة في الأسواق الموازية خاصة بعد ارتفاع قيمة الدينار في السوق الموازي عن قيمته في السوق الرسمي. وفي السادس الثاني من نفس السنة من جوان إلى غاية ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% ثم وصل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار سنة 2005 حوالي 73.36 دينار جزائري وفي

سنة 2006 إلى حوالي ثم انخفض سنة 2006 إلى حوالي 72.64 للدولار وواصل الانخفاض إلى غاية 2007 حيث بلغ 66.82 بالنسبة للدولار (بغداد، 2013، صفحة 112)، وواصل الانخفاض سنة 2008 على التوالي ليصل إلى 63.86 دينار مقابل 1 دولار ومن سنة 2009 شهد الدينار انخفاض مستمر راجع لسياسة تخفيض العملة، ليواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2014 و2015 إلى غاية 2020 بشكل كبير حيث انتقل سعر الصرف الدينار من 100,64 مقابل الدولار سنة 2015 إلى 132.13 دينار مقابل الدولار، وهذا الانخفاض كان متعمدا من طرف البنك المركزي إذ قدرت نسبة الانخفاض بأكثر من 50 بالمئة ويرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع فاتورة الواردات وارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري خاصة مع استمرار التوقعات بانخفاض أسعار النفط في المدى المتوسط واستمرار تآكل احتياطي الصرف.

شكل (01) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من (2003-2020)



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نستنتج مما سبق أن نظام الصرف الجزائري لا يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، وهذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوط المطبقة من طرف الصندوق النقد الدولي.

2- تطور التضخم في الجزائر

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية الأولى (عناية ، 1985، صفحة 09)، فمثلا الكلاسيك يرون أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة حقيقية باعتبار أن دور النقود في الفكر الكلاسيكي وسيلة للتبادل فقط وأن العوامل النقدية ليس لها تأثير على التضخم لكن بعد أزمة الكساد العالمي 1929، بدأت تتلاشى أفكار الكلاسيك لعدم استطاعتهم احتواء الأزمة وبدأت أفكار الاقتصاديين مثل كينز ثم بعدها

فريدمان تتعالى ونادوا بإعادة الاعتبار للنقود باعتبارها كأى سلعة أخرى تخضع لقانون الطلب والعرض ومن خلال هذه الأفكار اعتبروا أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية بحتة وأن التغير بين كمية النقود ومعدل التضخم هي علاقة طردية وذات ارتباط قوي جدا.

1-2 تعريف التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ويمكن إيجاز أهم هذه التعاريف كما يلي:

تعريف 01: يعرف على أنه هو الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار الناتج عن أوضاع اقتصادية تطرأ على الاقتصاد (Bernanke, Abel, & Croushore, 2021, p. 32).

تعريف 02: كما يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة الطلب ويقاس بمؤشرين هما مؤشرين للأسعار: معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك. (Blanchard, 2021, p. 27).

تعريف 03: كما يعرفه بول سامويلسون على أنه هو النسبة المئوية للارتفاع السنوي للمستوى العام للأسعار (سامويلسون و هاوس، 2006، صفحة 779).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن معظمها تتفق على أن ظاهرة التضخم تتجلى أساسا في مستوى العام للأسعار وهذا يعود سببه بشكل أساسي لتغير في قيمة النقد ويرى صبحي تادرس قريصة أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كما يتفق أغلب الاقتصاديين كفريدمان وهيكل على أن التغير في كمية النقود هو المسبب الأساسي في تغيرات معدلات التضخم.

2-2 أنواع التضخم

تتعدد كثيرا أنواع التضخم ويمكن إجمالها في ما يلي:

✓ التضخم الزاحف

يطلق هذا الوصف على التضخم إذا كان الارتفاع في الأسعار بطيئا وفي صور 2%، وبالتالي يحدث ارتفاع الأسعار على المدى الطويل نسبيا، وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا وهذا ما جعله ظاهرة عامة في الاقتصاديات الصناعية كافة لأن الاستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الاقتصادي وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو (متولي، 2009، صفحة 207).

✓ التضخم المكبوت

هو نتيجة سياسة تضعها الدولة وتهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات تصل إلى 50% مثلا أو أكثر فتؤدي بشكل مفاجئ لظهور الفقر المدقع والغنى (كنعان، 2012، صفحة 209).

✓ التضخم الجامح

يشير التضخم الجامح إلى حدوث ارتفاع شديد جدا في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب والأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلي عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة والتبادل، وتضطر الدولة عادة في مثل هذا النوع من التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع النشاط الاقتصادي (مندور، 2004، الصفحات 287-288).

2-3 أسباب التضخم

يرتبط نشوء التضخم بعدة مسببات فمنها ما هو ناتج عن عوامل تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد ومنها ما هو متعلق بارتفاع في تكاليف الإنتاج ومنها ما هو مرتبط بالتغير في الطلب والعرض الكليين إضافة إلى العوامل السابقة يمكن إرجاع ارتفاع مستويات التضخم إلى التبعية للاستيراد.

✓ التضخم الهيكلي

وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد والذي يعاني من الاختلال في هيكله أو تركيبته وبالذات في الدول النامية، حيث ترتفع الأهمية النسبية لقطاعات ونشاطات محدودة في الإنتاج والذي يتم تصديره في الغالب، وتنخفض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الإنتاج، وبالتالي عدم التناسب بين تشكيلة العرض، أي هيكل العرض، وتشكيلة الطلب، أي الطلب، والذي يعني عدم التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الأنواع التي يتم طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض أي التي يعجز فيها العرض عن تلبية الطلب نتيجة قصور العرض كما ونوعا في ذلك، وهو ما يعني حدوث التضخم في الاقتصاد والذي يكون سببه ومصدره الاختلال الهيكلي في الاقتصاد (فليح، 2006، الصفحات 175-176).

✓ ارتفاع الطلب الكلي

تعرف هذه النظرية التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة وجود فائض في الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في العرض، فالارتفاع في الأسعار هو نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان الطلب استهلاكيا، أو استثماريا، وأكثر مما تستطيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، مقابلة هذه الزيادة في الطلب استجابة حركة الأسعار، ويمكن حدوث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع أسعار الفائدة إلى مستوى معين، وينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة، ويكون الطلب على النقود بدافع المعاملات غير مرن، فإنه يمكن تمويل هذا الطلب الفائض عن طريق زيادة تداول النقود لأغراض المضاربة (ساكر، 2006، صفحة 195).

✓ انخفاض العرض الكلي

إن اختلال التوازن بين العرض والطلب لا يعود دائما إلى وجود فائض في الطلب و إنما قد يعود إلى انخفاض المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله و عليه فالتضخم في هذه الحالة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي و ذلك لأسباب كثيرة نذكرها كما يلي (هتهات، 2006، صفحة 34):

أ-تحقيق مرحلة التشغيل الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص؛

ب-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى؛

ت-النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية....الخ.

✓ استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية....إلخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي (اسماعيل و حربي ، 1999، صفحة 152).

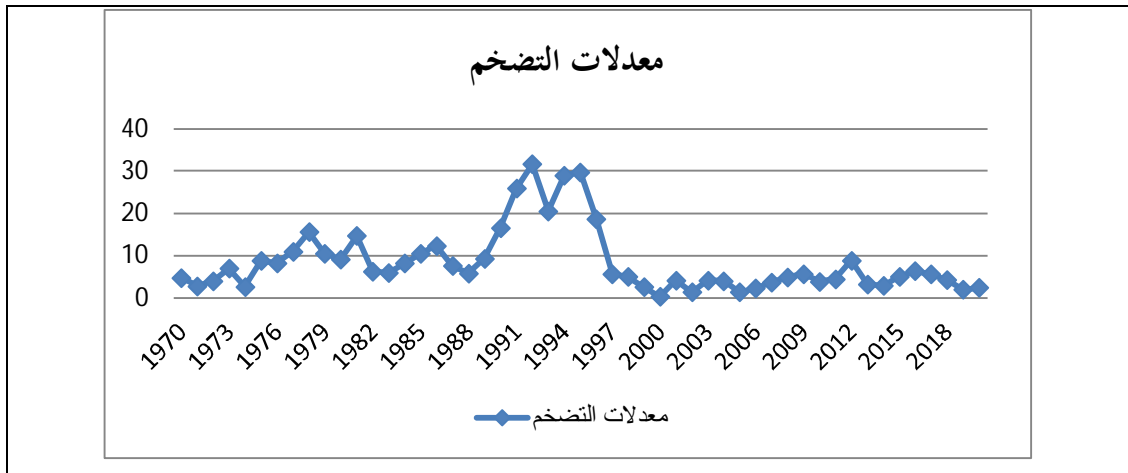
✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج

يرى أصحاب هذه النظرية بأن السبب الذي يقف وراء بروز ظاهرة التضخم يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبخاصة في الدول المتقدمة، فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح-حالة الاحتكار- بينما يلجأ العمال ومن خلال نقابات العمال إلى المطالبة والضغط على المنتجين وأرباب العمل لزيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة الأجور، ومن أجل المحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح (الوادي و العيساوي، 2007، صفحة 156).

4-2 تحليل ووصف تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

شهدت معدلات التضخم هي أيضا تحولات كبيرة خلال فترة الدراسة خاصة في فترة التسعينيات، حيث كان انعكاس الإصلاحات الاقتصادية بليغا على معدلات التضخم، ويمكن إجمالاً توضيح التطورات المختلفة لمعدلات التضخم في الجزائر في الشكل رقم (02) كما يلي :

شكل (02): تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1970-2020)



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

شهد معدلات التضخم خلال فترة السبعينيات ارتفاعا مستمر وملحوظ حيث انتقل من 2.82 بالمئة سنة 1970 إلى 15.57 بالمئة سنة 1978 ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة التي كان هدفها التحول من سياسة تثبيت الأسعار الذي كان سائدا السياسة الانتقالية للأسعار من خلال اعتماد أربع أنظمة مختلفة وتخص نظام الأسعار الثابتة ويطبق على بعض المنتجات الفلاحية ثم نظام الأسعار الخاصة ويخص المنتجات الزراعية ذات التكلفة المرتفعة، ونظام الأسعار المثبتة الذي كان مرتبط بالمواد التي تستخدم في المشاريع الاستثمارية، وأخيرا نظام الأسعار المراقبة وتخص كل السلع التي لم تدخل في الأنظمة السابقة ورغم ذلك شهدت معدلات التضخم ارتفاع نسبي ويعود سببه إلى ضعف الرقابة على الأسعار وعدم احترام الدواوين والمؤسسات العمومية لنظام الأسعار وارتفاع الطلب على السلع والخدمات، من جهة أخرى بقيت سياسة الأسعار كما هي عليها خلال الثمانينات مع اصلاح جزئي يتمثل في ربط الأسعار بالتكاليف ورغم بقيت الأسعار مرتفعة نسبيا حيث بلغ معدل التضخم 12.30 سنة 1986 كأعلى قيمة له.

شهد معدل التضخم تحولات مختلفة على مدار السنوات الأخيرة. وقد بدأت معدلات التضخم في الجزائر في الارتفاع بشكل ملحوظ في الفترة بين عامي 2008 و2014، حيث وصل معدل التضخم إلى مستويات قياسية بلغت أكثر من 8 بالمئة في بعض السنوات. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية، وتدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل. أن معدلات أما في فترة التسعينات فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا وصلت إلى حدود 32 بالمئة في سنة 1992، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية وعجز الميزانية، وكذلك يرجع سبب هذا التضخم لتغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار على عدة مراحل خلال سنوات التسعينيات، لينخفض بعدها معدل التضخم إلى أدنى قيمة له سنة 2000 حيث بلغ 0.3 بالمئة ويعود ذلك إلى الاصلاحات الاقتصادية المطبقة تحت مرافقة الصندوق النقد الدولي خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمالية.

لتشهد بعد ذلك معدلات التضخم مستويات مقبولة إلى غاية 2012 حيث وصلت إلى 8.9 بالمئة ويرجع ذلك إلى زيادة الأسعار في السلع الغذائية والمصنعة الناجمة عن الزيادة في السيولة بسبب التوسع في الانفاق العام (زيادة الأجور)، لتتخفف مجددا إلى 3.3 بالمئة في 2013 ومع بداية العام 2015، شهدت الجزائر تباطؤا في معدلات التضخم، حيث بلغ متوسط معدل

التضخم في الفترة من 2015 إلى 2019 حوالي 4 بالمئة وتعود هذه الزيادة في معدلات التضخم إلى عدة عوامل، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية التي تعتبر أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية للاقتصاد الجزائري، وتحسن توازن العرض والطلب في الأسواق المالية. وفي العام 2020، شهدت الجزائر ارتفاعا نسبيا في معدلات التضخم مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 2.42 بالمئة وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات الأساسية، مثل المواد الغذائية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي.

3- دراسة تطبيقية لأثر سعر الصرف الدولار على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

نتناول في المحور تأثير سعر الصرف الدولار على معدلات التضخم في الجزائر حيث تم الاعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات كمصادر رسمية .

1-3 متغيرات النموذج

ارتأينا أن تكون متغيرات الدراسة القياسية كما يلي:

✓ (CPI) : ويمثل مؤشر أسعار المستهلك وفق سنة أساس 2001، وهو مؤشر يعبر عن معدل التضخم؛

✓ (ER) : ويمثل سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار .

من أجل دراسة تأثير سعر الصرف على معدلات التضخم، قمنا بإدخال اللوغاريتم العشري على متغيرات الدراسة من أجل تجانس وحدات المتغيرات وتحسين النموذج والحصول على نتائج جيدة.

2-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تحض المرحلة الأولى دراسة خصائص السلاسل الزمنية، وذلك من ناحية الاستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار المطور (ADF) عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) كما يلي:

جدول (04): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسعة (ADF)

القيمة الجدولة عند مستوى 5%	<i>ler</i>	<i>lcpi</i>		
3.61-	2.26-	-1.67	(6)	السلسلة الأصلية
2.73-	1.56-	-1.70	(5)	
1.95-	1.57-	0.704	(4)	
3.61-	-4.36	-2.48	(6)	سلسلة الفروق الأولى
2.73-	-4.40	-2.18	(5)	
1.95-	-3.83	-1.36	(4)	
3.61-	/	-6.76	(6)	درجة التكامل
2.73-	/	-6.87	(5)	
1.95-	/	-6.85	(4)	
	I(1)	I(2)		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام مخرجات Eviews 12

نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك هو وجود جذر أحادي في كل من سلسلة معدل التضخم وسلسلة سعر الصرف الاسمي أي أن السلاسل غير مستقرة، ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الأولى والذي يوضحه الجدول السابق، حيث نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% بالنسبة لسعر الصرف الاسمي، بينما نلاحظ أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% بالنسبة لسلسلة الفرق الأول لمعدل التضخم، ولجعلها مستقرة قمنا باستخدام المفاضلة من الدرجة الثانية حيث بينت أن جميع إحصائيات Dickey-Fuller Augmented أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% بالنسبة للفرق الثاني، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومعنى ذلك هو عدم وجود جذر أحادي في جميع سلاسل الدراسة وبالتالي نستنتج أن سلسلة سعر الصرف الاسمي مستقرة في الفرق الأول وسلسلة معدل التضخم مستقرة من الدرجة الثاني.

بما أن السلسلتين *lcp* و *ler* غير مستقرة في المستوى الأصلي وغير مستقرين من نفس المستوى، هذا يقودنا إلى القيام باختبار علاقة السببية لغرانجر بين الإنفاق العام ومعدل التضخم في الجزائر.

3-3 اختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي

لإجراء اختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي، لابد من تحديد عدد الفجوات P للنموذج $VAR(p)$ للسلاسل المستقرة، وذلك من خلال مؤشري Akaike و Schwarz حيث نختار قيمة P التي توافق أدنى قيمة لكل من Akaike و Schwarz ومن خلال برنامج *evIEWS* تحصلنا على النتائج التالية:

جدول (05): تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCPI LER
Exogenous variables:
Date: 07/24/22 Time: 14:04
Sample: 1970 2020
Included observations: 47

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	93.28415	NA	7.67e-05	-3.799326	-3.641866	-3.740073
2	126.7924	61.31295*	2.19e-05*	-5.054995*	-4.740077*	-4.936489*
3	127.8580	1.859100	2.48e-05	-4.930127	-4.457748	-4.752368
4	133.4353	9.255933	2.33e-05	-4.997245	-4.367408	-4.760233

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS 12*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن $P=2$ والتي تعطي أدنى قيمة لمؤشري Akaike و Schwarz، وعلى هذا الأساس فإن عدد فترات الإبطاء تقدر ب $P=2$.

بعد القيام بإيجاد عدد الفجوات والتي تساوي $P=2$ نقوم باختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي الذي يقيس درجة تأثير المتغيرات فيما بينها وقد تحصلنا على نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

LCPI = 1.571LCPI(-1) - 0.566LCPI(-2) + 0.139ER (-1) - 0.155LER(-2) + 0.0578				
[-15.68]	[-5.66]	[2.88]	[-3.70]	[2.95]
FS =17256.74 ,		N= 49 ,	$R^2=0.99$	

من خلال المعادلة أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- يُعرف مؤشر مستوى العام للأسعار في هذه النموذج بدلالة التأخيرين الاثنتين لسعر الصرف والتأخيرين الاثنتين لمؤشر مستوى العام للأسعار، أي أن مستوى العام للأسعار في السنة t يعرف ويتأثر بسعر الصرف ومستوى العام للأسعار في السنتين السابقتين لهذه السنة ($t-2, t-1$).

- يرتبط مستوى العام للأسعار في السنة t ارتباط طردي مع مستوى العام للأسعار في السنة السابقة لها $t-1$ ($b=1.571$)، ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع مستوى العام للأسعار في سنة ما فيتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع أيضا في السنة المقبلة، والعكس صحيح ففي حالة انخفاض وتراجع مستوى العام للأسعار فتتوقع أيضا أن يدوم هذا التحسن ليمس السنة المقبلة، وقد يفسر ذلك بمجموعة من الأسباب ومن بينها زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أو توجهات الحكومة من خلال زيادة الانفاق العام في تلك السنة أو سلوك البنك المركزي من خلال تبني سياسات نقدية توسعية من خلال الزيادة في المعروض النقدي في الاقتصاد والعكس صحيح.

- نلاحظ أن معامل مستوى العام للأسعار في التأخر الثاني ($t-2$) سالب وهذا يفسر العلاقة العكسية بين مستوى العام للأسعار في السنة t و مستوى العام للأسعار في السنتين السابقتين ($t-2$)، أي أنه إذا ارتفع مستوى العام للأسعار في سنة ما فيتوقع أن لهذا الارتفاع تأثير عكسي على مستوى العام للأسعار بعد سنتين، أي أن مستوى العام للأسعار سينخفض في هذه السنة ويفسر ذلك على أنه عند ارتفاع المستوى العام للأسعار في سنة ما فهذا يستوجب على الحكومة والسلطات النقدية التدخل من خلال سلوك السياسات الاقتصادية الانكماشية للسيطرة على المستوى العام للأسعار وهو ما يظهر أثره في السنة التي تليها.

- يتأثر مستوى العام للأسعار في الفترة t بسعر الصرف في السنتين التي تسبق هذه السنة، والعلاقة الطردية بين مستوى العام للأسعار وسعر الصرف الذي يصاحب التأخر الأول ($t-1$) وعكسية مع سعر الصرف الذي يصاحب التأخر الثاني ($t-2$)، أي أن عند ارتفاع سعر الصرف في سنة ما فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار في السنة المقبلة وانخفاضه في السنة التي تليها، من خلال طبيعة سعر الصرف في الجزائر الذي يميل إلى سعر الصرف المقيد فإن تخفيض قيمة العملة في سنة ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات وهذا ما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع، أما في السنة التي تليها فيفسر بظهور آثار السياسات الاقتصادية في المدى القصير على المستوى العام للأسعار.

4-3 اختبارات صلاحية النموذج

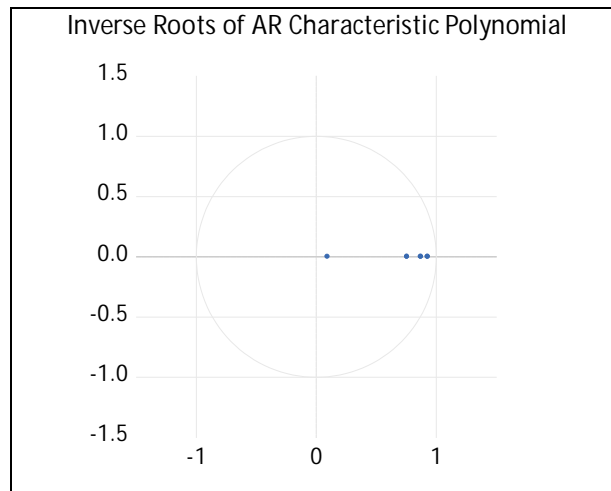
سنحاول في هذا المطلب اختبار صلاحية النموذج من خلال التأكد من عدم وجود جذور وحدوية، إضافة إلى دراسة دوال الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج، ثم نقوم بتحليل التباين بين معدل التضخم وسعر الصرف، لتفسير حجم قوة هذه المتغيرات في تفسير خطأ تباين معدل التضخم.

1-4-3 استقرارية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VAR)

يتم اختبار استقرارية النموذج ككل، للتأكد من وجود جذور وحدوية للنموذج، وجاءت نتائج اختبار جذر الوحدة في

الشكل كما يلي:

شكل (03): استقرار نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)



المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews12

من الشكل، يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات هي أصغر من الواحد و جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

2-4-3 اختبار الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ في دراسة الإستقرارية والارتباط الذاتي بين للأخطاء بالنسبة لبواقي النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الجزئي والارتباط الكلي، حيث جاءت دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي للنموذج في الشكل رقم (04) كما يلي:

شكل رقم (04): دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي النموذج

Date: 07/26/22 Time: 04:17
Sample (adjusted): 1971 2020
Included observations: 50 after adjustments

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			0.136	0.136	0.9880	0.320
2			0.043	0.025	1.0904	0.580
3			0.195	0.189	3.1871	0.364
4			0.005	-0.048	3.1885	0.527
5			-0.015	-0.019	3.2015	0.669
6			0.203	0.181	5.6260	0.466
7			0.029	-0.015	5.6781	0.578
8			0.027	0.028	5.7227	0.678
9			0.062	-0.014	5.9701	0.743
10			-0.045	-0.052	6.1018	0.807
11			-0.008	0.010	6.1065	0.866
12			-0.149	-0.210	7.6325	0.813

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل أعلاه، يتضح من تحليل دالة الارتباط الذاتي لبواقي معادلة البطالة أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن احصائية Ljung-Box المحسوبة (Q-Stat) أقل من القيمة المجدولة عند التأخير $p=12$ ($prob>0.05$)، ومنه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء، أي مستقرة وغير مرتبطة ذاتياً.

3-4-3 اختبار تحليل التباين

سنحاول فيما يلي تحديد الأهمية النسبية لصددمات سعر الصرف في تفسير التقلبات التي يشهدها متغير التضخم، وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ بهذه المتغيرة خلال مختلف الآفاق الزمنية، والشكل التالي يوضح نتائج تفكيك تباين خطأ بالنسبة لبعده زمني يمتد إلى عشر سنوات، وقد جاءت النتائج من خلال برنامج Eviews في الشكل كما يلي:

شكل رقم (05): جدول نتائج تحليل التباين

Period	S.E.	LCPI	LER
1	0.035039	100.0000	0.000000
2	0.073247	95.88292	4.117084
3	0.112059	94.08922	5.910775
4	0.148452	93.86379	6.136214
5	0.181390	94.34560	5.654403
6	0.210706	95.08209	4.917907
7	0.236604	95.83715	4.162853
8	0.259429	96.48777	3.512227
9	0.279557	96.97496	3.025045
10	0.297346	97.27804	2.721962
11	0.313110	97.39973	2.600270
12	0.327121	97.35647	2.643530
13	0.339606	97.17194	2.828060
14	0.350756	96.87265	3.127352
15	0.360728	96.48503	3.514966
16	0.369656	96.03367	3.966331
17	0.377654	95.54028	4.459722
18	0.384817	95.02332	4.976683
19	0.391232	94.49794	5.502063
20	0.396972	93.97618	6.023825

المصدر: تم إعداده اعتماداً على مخرجات Eviews12

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث في معدلات معدل التضخم في المدى القصير، تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أنه عند تحليل مكونات التباين لمعدل التضخم تسمح بتفسير ما قيمته 95.88 من تغيرات معدل التضخم خلال الفترة الثانية التي تلي حدوث الصدمة، لترتفع بعدها إلى أقصى قيمة لها في السنة الحادية عشر حيث بلغت 97.39 بالمئة لتتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها 93.97 بالمئة عند السنة العشرين التي تلي حدوث الأزمة.

ومن جهة أخرى، يشير الجدول ارتفاع نسبة مساهمة صدمات المتغيرات المفسرة لمعدل التضخم بالموازاة مع انخفاض نسبة مساهمة صدمات معدل التضخم، ونخص بالذكر سعر الصرف الدولار. ففي الأولى نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة سعر الصرف الدولار من 4.11 بالمئة في الفترة التي تلي حدوث الأزمة إلى 6.02 بالمئة كحد قياسي في السنة العشرين وهو ما يبرز تباين تأثير سعر الصرف الدولار على معدل التضخم في الأجل الطويل وضعفها في المدى القصير.

4- خاتمة

إنّ الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز التأثير الموجود بين سعر الصرف الدولار ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، بالاعتماد على نموذج متجهات الانحدار الذاتي، وتحديد اتجاه العلاقة في الأجل الطويل و القصير باستخدام النموذج السابق ولقد دلت نتائج التقدير على عدم استقرار سلسلتي الدراسة على المستوى الأصلي وعدم استقرارها في الفرق الأول عند مستوى 5%، مما يعني أنها غير متكاملة من الدرجة الأولى وهو ما يَدْعَمُ عدم صحة الفرضية الأولى، كما دل اختبار نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR للعلاقة بين سعر الصرف الدولار على معدل التضخم على وجود تأثير من سعر الصرف الدولار إلى معدل التضخم في الجزائر في الأجل القصير، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثانية، كما يتضح من معادلة العلاقة أن نتائج تقدير معادلة متجهات الانحدار الذاتي VAR في الأجل القصير مقبولة من الناحية الاقتصادية، فيما كانت العلاقة ضعيفة نوعا مت في الأجل الطويل. ويمكن تلخيص التفسير الاقتصادي هو أن معدلات التضخم في الجزائر مرتبط بشكل كبير بأسعار السلع والخدمات في الخارج، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري غير مهيكّل وعديم المرونة خاصة على المستوى الانتاجي ومرتبّط بشكل كبير بمداخل المحروقات فإن أي صدمة بترولية سلبية في الأجل القصير تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف وهذا يدفع السلطات إلى كبح الواردات من خلال الرفع سعر الصرف (تخفيض العملة) وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد وبالتالي ارتفاع التضخم المحلي والعكس صحيح في حالة صدمة بترولية ايجابية.

ونقترح في هذا البحث جملة من المقترحات تتمثل في ما يلي:

✓ اصلاح هيكله الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بمرونة الجهاز الانتاجي من خلال اصلاح شامل لمناخ الأعمال الذي يساهم بشكل كبير في تفعيل الاستثمار وجذبه خاصة الاستثمار الأجنبي وهذا يساهم في تصدير الكثير من السلع والخدمات وبالتالي ضمان العملة الصعبة؛

✓ اصلاح النظام المالي الذي يساهم في تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل وهو ما يدعم سعر العملة المحلية ؛

✓ التوجيه الكفاء لأدوات السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة في مجال مكافحة التضخم واستقرار الأسعار.

5- المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

✓ المؤلفات

- 1- أحمد محمد مندور. (2004). مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. الإسكندرية: منشورات كلية التجارة.
- 2- بول سامويلسون، و ويليام نورد هاوس. (2006). الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله (الطبعة 02). عمان: دار الأهلية.
- 3- حسين غازي عناية . (1985). التضخم المالي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 4- خلف حسن فليح . (2006). النقود والبنوك. الأردن: عالم الكتاب الحديث.
- 5- سيد متولي. (2009). إقتصاديات النقود والبنوك . عمان: دار الفكر.
- 6- عبد الرحمان اسماعيل، و عريقات موسى حربي . (1999). مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد (المجلد الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر.
- 7- عبد المجيد قدي. (2003). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- علي كنعان. (2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- 9- ماهر كنهج شكري، و مروان عوض. (2004). المالية الدولية: العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق (المجلد الأول). الاردن: دار الجديد.
- 10- محمد العربي ساكر. (2006). محاضرات في الإقتصاد الكلي. الجزائر: دار الفجر.
- 11- محمود حسين الوادي، و كاظم جاسم العيساوي. (2007). الإقتصاد الكلي (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة.

✓ الأطروحات

- 1- زيان بغداد. (2013). تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران.
- 2- سعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة ورقلة.
- 3- سلمى دوحه. (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة بسكرة.
- 4- عبد القادر مراد. (2011). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة ورقلة.
- 5- عبد الله منصور. (2007). السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

✓ المقالات

- 1- شعيب بونوة، و رحيمة خياط. (2011). شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

✓ التقارير

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات. (بلا تاريخ). حوصلة احصائية من 1962 إلى 2020.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2023). International Economics Theory and Policy (Vol. 12th Edition). USA: Pearson Education.
- 2- Bernanke, B., Abel, A., & Croushore, D. (2021). Macroeconomics (Vol. 10th edition). USA: Pearson Education.
- 3- Blanchard, O. (2021). Macroeconomics (Vol. 8th edition). USA: Pearson Education.